هرب إلى الإمارات..

المحكمة تغرم بائعي التمثال الأثري للمرأة الراقصة 100 الف ريال

■ أثار الحكم الصادر أمس الاثنين من إحدى المحاكم اليمنية بحق متهمين بالاتجار وتهريب الآثار اليمنية- سخط خبراء علم الآثار في اليمن لما حمله الحكم الصادر من المحكمة، والقاضي بالحبس ثمانية أشهر وغرامة مائة الف ريال بحق المدانين بقيامهم بعملية بيع وتهريب تمثال اثري برونزي لامرأة على شكل راقصة ترتكز على قاعدة مستطيلة تحوي كتابات بخط المسند.

وأعاد المراقبون والمهتمون إلى أن ضعف التشريعات والقوانين المتعلقة بالحفاظ على التاريخ والآثار والحضارات اليمنية ساعد على نهب وسرقة التاريخ اليمني الذي يعد من اغني الحضارات العالمية على الإطلاق.. مؤكدين أن عقوبات التجريم على مرتكب جريمة أثرية من أي نوع كانت والمنصوص عليها في قانون حماية الآثار لا تتناسب مع حجم الجريمة المرتكبة.

إلى ذلك قال مدير عام حماية الآثار بالهيئة العامة للآثار هشام الثور: أن التمثال يعتبر من أندر وأجمل التماثيل التي لم يتم العثور على مثلها حتى اليوم. وأضاف الثور بان تهريب تمثال الراقصة تم عن طريق البر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، بواسطة سماسرة الآثار من بينهم أحد مالكي المقطورات التي تعمل لحساب شركات النفط الأجنبية العاملة في اليمن.

مشيراً إلى أن التماثل من آثار الجوف، وكانت بحوزة مواطن يمني فرط بها مقابل حفنة من المال استقرت بأربعة عشر مليون ريال بعد المساومة من عشرين مليون ريال.□

فساد بطعم الملح..

نافذون يسطون على شركة ملح الصليف

■ في مساء ٣ أغسطس عام ٢٠٠٤م كان أكثر من «٢٥٠٠» موظف وعامل ومن خلفهم مئات الأسر التي يعولونها- من عمال شركة انتاج وتسويق الملح والجبس بالصليف.. كانوا يتزاحمون أمام شاشة التلفزيون لسماع النبأ والبشرى في نشرة التاسعة لذلك اليوم، لتزف لهم حلمهم في التملك لقوت يومهم ومستقبل أبنائهم في لقمة عيشهم الشريفة.. ظل صخب، وضجيج الأطفال إلى أن جاء دور قراءة الخبر الخاص باجتماع مجلس الوزراء فساد الصمت بمجرد أن قال المذيع: «وافق مجلس الوزراء في اجتماعه على إعادة هيكلة شركة انتاج وتسويق الملح والجبس بالصليف محافظة الحديدة، وذلك بتحويلها إلى شركة مساهمة يمنية يمتلك اسهمها جميع العاملين فيها بالتساوي».. وهذا ما تضمنه القرار رقم «١٢٤» لسنة ٢٠٠٤م، في فقرته الخامسة.

تحقيق: منصور الغدرة

بيع منجم الملح باللحية بمليون ريال بوثيقة مزورة

مئات الأسر في ذمة الفقرة (٥) وترخيص رقم (٥)!!

محلي اللحية وهيئة المساحة الجيولوجية يبيعان أملاك الدولة وجبال الملح

ذلك اليوم عمت الفرحة في أوساط موظفي وعمال الشركة وأسرهم، واعتبروه- حينها- يوم سعد، غير مدركين لما يخطط له «حمران العيون» دوماً- أنه سيتحول إلى يوم شؤم لهؤلاء الكادحين ومن الذين أمسوا «شقاة في شركة وأصبحوا ملاكاً لها».. كان النافذون ممن اعتادوا على «الغيد» ونهب الحقوق بشقيه العام والخاص لسرقة فرحة اولئك العمال وتحويلهم إلى مشردين ومتسولين او على الأقل إلى مشارعين، لا إلى ملاك.

القضية تفاصيلها تدمي القلوب تبدأ بصدور قرار مجلس الوزراء حيث شرع المكتب الفني باللجنة العليا للخصخصة بتنفيذه على أرض الواقع وبتسليم الشركة بكل أملاكها وأصولها إلى الشركة المساهمة الجديدة، وهي الأصول الثابتة والمنقولة التي كانت مملوكة للشركة وكذا المباني والمواقع والمحاجر والمناجم المملوكة للدولة والتي كانت مستغلة من قبل الشركة في كل من منطقة الصليف واللحية والقمة.. وذلك مقابل استيعاب الشركة المساهمة الجديدة لكامل الموظفين وضمان استمرارهم في العمل بكافة حقوقهم التي تكفلها القوانين.. هذا وفق ما نصت عليه الفقرة رقم «٥» من قرار مجلس الوزراء..

وبعد أن استكمل الفريق الفني اجراءات نقل الشركة من وضعها القديم إلى وضعها الجديد.. انتقلت إدارة الشركة الجديدة إلى مباشرة عملها الميداني واستكمال إجراءات بسط اليد على مناجمها وإبرام عقود الايجار مع الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني في المناجم والمحاجر ومواقع وجبال الملح في الصليف والمنيرة والقمة واللحية وهي المواقع التي كانت تملكها شركة إنتاج وتسويق الملح والجبس- قبل خصخصتها..

يؤكد ذلك عقد ابرمته الشركة مع فرع هيئة الأراضي والمساحة والتخطيط العمراني بالحديدة بتاريخ ٢٠٠٨/١/١م لمدة خمس سنوات بإيجار سنوي «٣٨٧, ,١,٦٦٢» ريال.. لموقعي جبل الملح، كنشعة بمديرية اللحية، وتم توريد المبلغ بموجب اشعار البنك المركزي اليمني رقم «٠٠٣٢٣٦/٤١١٠٤١٠٠٤١٥٠» بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٧م..

وأورد عقد الايجار الموقع من الجهات الأربع والمساحة بالمتر، كما تضمنت وثائق القضية مخططات للمواقع المسقطة والمؤجرة للشركة.

وعقد ايجار آخر بمنجم جبل القمة ومساحة اخرى بجانبه للتوسع المستقبلي، ووردت الشركة قسيمة الايجار السنوي بموجب سند رقم (٤٠٧١)٤١١٠٤٠٠=(٣٤٥٠١) بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٠م كما وردت مبلغ ١,٦٦٢,٣٨١ ريالاً ايجار منجم الجبس بمديرية اللحية، وفق سند رقم «١٥٩٤٥٧» بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٦م وحمل ملف الوثائق التي حصلت عليها الصحيفة ترخيص لمزاولة النشاط من هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧م..

إلى هنا وشركة انتاج وتسويق الملح والجبس المساهمة تعمل بأمان، وملاكها الجدد يثابرون ويجتهدون.. لكن مع اطلالة العام يوم ٢٠٠٨/٩/١م بدأ «حمران العيون» بتنفيذ مخططهم لنهب الشركة.. حيث توجد وثيقة ايجار صوري لأملاك الدولة من شخص يدعى الساكت، والذي حسب المستند أنه اجر مساحة ٢٠ معاد في جبل الملح باللحية بايجار سنوي ثلاثة آلاف ريال للمعاد الواحد.. ولم يذكر المستند ما الأساس الشرعي الذي استند عليه كاتبه وباع بموجبه البائع للمشتري- المدعو «ص.ز» القبسي..

الأفظع من ذلك أن هذا يتم مع الأسف بمساعدة متنفذين، وأيضاً بدعم ومساندة أعضاء في السلطة المحلية بمديرية اللحية في المحافظة.. بل ان اطماع البعض وتمرسهم على الاستفراط بالحق العام الذي كان فيما مضى مهاباً- وهو ما تؤكده وثيقة معنونة بـ«عقد ايجار» ابرمه مدير مديرية اللحية مع النافذ- الذي سمي في العقد مستثمراً بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٣م المسؤول المحلي أجر جبل الملح بمديرية اللحية مقابل حصوله على نسبة ٣٪ من المواد المستخرجة بعد البيع.. بل أنه عند تحديد الجبل للموقع المؤجر قال بحده شرقاً مملحة الكميم- مع أنه لايوجد في المنطقة أرض مملوكة لشخص يحمل هذا الأسم وإنما هناك الموقع مملوك للشركة، وعادل حسين الكميم يتولى فيها منصب رئيس مجلس الإدارة..

سارع مدير المديرية في انجاز الصفقة قبل أن يلتفت اليها أحد.. فراسل السلطات المحلية في المحافظة وهيئة مساحة الجيولوجية وخاطبها بسرعة منح المستثمر ترخيصاً لموقع جبل الملح باللحية- وساق المسؤول المبررات الكثيرة في رسائله للمحافظ وهيئة الجيولوجية لتصديقه، وبالتالي تمكين المستثمر بتحقيق مايطمع الحصول عليه.. وفعلاً حصل من هيئة الجيولوجية على عقد استغلال رقم «٥» لخام الملح والجبس في منطقة جبل العقيلية بمديرية اللحية بمساحة ٢٠٠ ألف متر مربع، وذلك بتاريخ ٢٠٠٨/٣/ /م..

لكن المستند هذا-عقد استغلال- لايحمل لاختماً ولا توقيعاً وأيضاً الديباجة المفرطة له والتي تحاول التبرير للجهة أن إجراءاتها سليمة وأن الموقع ليس ملكاً للدولة وأنها فقط تقوم بمنح الترخيص للمستثمر فقط.

بطعم الملح

لكن ما بدا واضحاً أن هناك فهماً خاطئاً للفقرة أو البند رقم «٥» من قرار مجلس الوزراء رقم «٢١٤» لسنة ٢٠٠٤م.. والقاضي بإعادة هيكلة الشركة وتحويلها إلى شركة مساهمة للعمال فيها.. حيث تعاملت هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية أن تحويل الشركة إلى شركة مساهمة هو أسمياً فقط دون أصولها وممتلكاتها ورأس مالها..

المكتب الفني للخصخصة قد أوضح في أكثر من مذكرة وجهها لهيئة الجيولوجية منطوق نص الفقرة «٥» من قرار مجلس الوزراء يقول: على أن تخضع المناجم والمحاجر المستغلة من قبل الشركة لنصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٢م والخاص بالمناجم والمحاجر ومايترتب عليه.. وأن هذا ينطوي عليه منح الشركة المساهمة الجديدة حق استغلال المناجم والمحاجر التي كانت تستغلها شركة انتاج وتسويق الملح والجبس.. باعتبار أن استخراج مادتي الملح والجبس وتسويقهما محلياً وخارجياً يمثل هدف تأسيس الشركة ومحور نشاطها وقوام استمرارها..

وتضيف مذكرة المدير التنفيذي للمكتب الفني للجنة العليا للخصخصة- بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١م أي أن هذا يعني أن عوامل ومقومات الشركة من أصول ومنقولات ورأس مال تؤول إلى الشركة الجديدة مباشرة..

وحذر مكتب هيئة الجيولوجية من التجاوزات لاختصاصاتها ومنح تراخيص للغير في المواقع المملوكة للدولة أصلاً والتابعة لشركة انتاج وتسويق الملح والجبس المساهمة..

رغم كل ذلك إلاّ أن الهيئة الجيولوجية مضت في منح التراخيص لأشخاص آخرين من املاك الدولة في المواقع التابعة للشركة..

بعد الترخيص رقم «٥» الممنوح من هيئة الجيولوجية بدأت الإجراءات التنفيذية تدور توسوسها على أرض الواقع- حيث قام المدعو القبسي بالاعتداء على موقع الشركة في جبل الملح بمنطقة الكشعة بمديرية اللحية، طبعاً يتم هذا بمساعدة بعض النافذين في المحافظة ورغم التوجيهات الصادرة لمدير المديرية بضبط المذكور ومنعه من الاعتداء على مناجم ومحاجر الشركة إلاّ أنه لم ينفذ أياً من تلك التوجيهات، ومازال المعتدي يمضي في اعتداءاته، بقوة وإرادة الداعمين.

ليصل أخيراً أمر استغاثات وصراخ ضحايا السطو على الشركة من المواطنين والعاملين في الصحافة- والسلطة التشريعية التي أوفدت لجنة برئاسة مقرر اللجنة الدستورية في المجلس- النائب سنان العجي وعادت اللجنة من مهمتها الميدانية في الحديدة أمس الأول- السبت- بعدما قامت بزيارة مناجم الملح والجبس التي تعرضت للنهب، التقت خلالها بالسلطة المحلية في المحافظة وأيضاً الضحايا المتضررين من موظفي وعمال شركة إنتاج وتسويق الملح، وأكدت اللجنة البرلمانية أن كل المناجم تعرضت للنهب، ويتوقع أن تقدم تقريرها عن القضية إلى المجلس هذا الأسبوع.

تزوير

● الاعتداء الذي تعرض له موقع- أو منجم الشركة في جبل الملح بمديرية اللحية- شجع آخرين على الاعتداء على مناجمها في جبل القمة بمديرية المنيرة بالصليف.. لكن الفرق بين قضيتي الاعتداء أن مدير مديرية المنيرة هنا يقف في صف الحق- مع الشركة وكان الاعتداء الذي حدث يوم ٢٠٠٨/٤/١٣م من قبل «ن.أ. الشرفي» والذي اعتدى على موقع الشركة في جبل القمة واستند هذا في اعتدائه ليس على عقد ايجار من رئيس المجلس المحلي في المديرية وإنما على وثيقة بيع مزورة، إذ قام شخص يدعى «م. ع. القحم» بعملية البيع والموقع عبارة عن منجم للملح والجبس بمساحة ألف معاد وبمبلغ بليون ريال.

وثيقة البيع المزورة حررت بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٣م يعني في نفس اليوم الذي تم فيه الاعتداء على الموقع..

بخط شخص ليس من أبناء المنطقة، واختصاصه كامين

● اطماع حمران العيون من النافذين والناهبين لأملاك الدولة وحقوق المستضعفين لم تتوقف عند مواقع شركة انتاج وتسويق الملح وإنما أمتدت إلى نهب وتزوير وثائق باراضي ومواقع كثيرة- منها أراضي املاك الدولة التابعة للمنطقة العسكرية الشمالية الغربية.. وهو ما تؤكده الوثائق التي تحتفظ بها الصحيفة.□

اللعب مع الفاسدين..!

- في الذكرى الثانية لاستكمال آخر إجراء دستوري في اليمن لانشاء أعلى هيئة مستقلة لمكافحة الفساد بصدور قرار رئيس الجمهورية بتشكيلها في الثالث من يوليو ٢٠٠٧م، تبدو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد اليوم عاقدة العزم على دك أوكار الفساد وردم بؤره تنفيذاً لمضامين وأهداف القانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٦م بشأن مكافحة الفساد والذي جاء في مستهل أهدافه ونطاق سريانه (منع الفساد ومكافحة ودرء مخاطره وملاحقة مرتكبيه، وحجز واسترداد الأموال والعائدات المترتبة عن ممارسته)، ولا يكاد يحول بين الهيئة وقد استكملت بنيتها التنظيمية والمؤسسية وبين استئصال أورام الفساد من جذورها غير توقيع اتفاقيتي تعاون -لم يتمق على مضامينهما بعد- مع نقابة الصحفيين فقط، والتوقيع على بروتوكول تعاون مع منظمة (المحاربون القدامى) واتفاقية توأمة بين هيئة مكافحة الفساد واتحاد نساء اليمن وبين الأولى وبرلمان الأطفال، وفي أسوأ الاحوال قد يستمر الفساد في بلادنا الى حين المصادقة على مسودة (تعاون بلاحدود) مع وكالة الغوث الدولية، وربما يتأخر ذلك الى حين توقيع اتفاقية تبادل الخبراء مع مكافحة الجراد.

جميل الجعدبي

حملات لتمشيط رياض الأطفال ودور الحضانة لتعقب عتاولة الفساد

تبحث هيئة مكافحة الفساد في «الشركاء» عن شماعة لتبرير فشلها

تقوم الهيئة بلعب دور «الغماية» مع المفسدين

تقوم الهيئة بدور «شؤون القبائل» مع منظمات وجدت لتلقى الدعم فقط

- فلاشيء اذاً يعيق هيئة مكافحة الفساد عن أداء مهامها الرئيسة خاصة وقد تساوت ممارسات الفساد والفاسدين مع أولئك الداعين علناً للفتنة والتشرذم والتجزئة، وبدت ممارسات الطرفين وجهين لعملة واحدة هي (الانفصال)، وهو ما أدركته الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد فأحدثت تغييراً جذرياً عاجلاً في أداء مهامها بتوجيه مسار انشطتها باتجاه الجبهة الأمامية لمحاربة الفاسدين.. ولم تنشغل مطلقاً- كما تزعم الانباء المغرضة-بتنفيذ برامج (المنح الصغرى) ولا (الكبرى).. ولم تهدر الجهد والوقت في اللقاءات التشاورية.. وورش العمل.. ومباحثات الشراكة.. ولم يعد يعيقها لردم آخر بؤرة فساد غير توقيع اتفاقية تعاون مع نقابة الصحفيين اليمنيين فقط ولاغير..! وفقاً لبرامج وخطط واستراتيجيات ومعارك هيئة مكافحة الفساد قبل الأخيرة مع الفاسدين والتي انتهت وفقاً للخبر الرسمي لنتائج المعركة باتفاق الهيئة ونقابة الصحفيين اليمنيين على(توقيع اتفاقية تعاون مشترك في مجال مكافحة الفساد ودعم حق الحصول على المعلومة)، وقيل في رواية اخرى إنهم اتفقوا على توقيع " اتفاقيات" وليس اتفاقية واحدة .! ، فمنكم لله يا مجلس نقابة الصحفيين على هذه الحليطة وإعاقة مكافحة الفساد.. ! ولا تكونوا أنتم ومن ورائكم الصحفيون سبب الفساد الحاصل وإحنا مش داريين ...!! فوالله حينها لن تكفي محكمة خاصة لمحاكمتكم ..!

- وفي ظل تكتم الطرفين وغموض مضمون الاتفاق المرتقب بين (هيئة مكافحة الفساد) و(نقابة الصحفيين) تبدو هناك أسراراً خطيرة وربما كارثة كبيرة مثل حادثة اختطاف وقتل الأجانب في صعده.. أو مفاجاة سارة تريد مكافحة الفساد الاعلان عنها، كان تكون الهيئة- مثلاً- قضت على الفاسدين وجففت منابع الفساد في بلادنا، ولذلك تبحث مع نقابة الصحفيين عن كيفية إعلان تفاصيل مثل هذا الخبر بما يجنب المتضررين والراي العام وأبناء الشعب اليمني آثار صدمة المفاجاة السارة، أو أن تكون هيئة مكافحة الفساد-مثلاً مثلاً- استخدمت أسلحة محرمة دولياً لإبادة الفاسدين وبالتالي فإن اتفاقية التعاون المشترك مع نقابة الصحفيين ستلزم الصحفيين التستر على أسلحة الدمار الشامل التي استخدمتها هيئة مكافحة الفساد للقضاء على الفاسدين في آخر معاقلهم، مقابل إلزام هيئة مكافحة الفساد بإجراء تعديل قانوني في الفقرتين (أ)و (ب) من المادة (١٦) من قانون مكافحة الفساد(لايحظر على العاملين في الهيئة الإدلاء باي معلومات يبحث عنها الصحفيون، ولا يلزمهم بنشر معلومات جرائم الفساد بعد ثبوتها بحكم قضائي بات).

- تصريحات الثقة العالية ومفاوضات ونقاشات أعضاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وكذا انتشارهم المكثف في مناطق غير موبوءة بالفساد تشير جميعها إلى ترجيح فرضية (المفاجاة السارة) وتجعل من خيار (أسلحة الدمار) مستبعدا في موضوع اتفاقية التعاون المشترك مع نقابة الصحفيين، فالأحداث المتسارعة الأخيرة وتوجيه برامج الهيئة ونشر أنشطتها بكثافة في الأونة الأخيرة في المديريات النائية، والمدارس الابتدائية، واتحاد النساء، ومجالس الشيوخ، ورياض الأطفال، جميعها حيثيات تؤكد بما لايدع مجالاً للشك أن مكافحة الفساد قضت تماماً على الفساد في معاقله، وتقوم حالياً بتعقب ومحاصرة فاسدين تسللوا إلى المناطق والجيوب السابقة، وليس كما يقول أعضاء الهيئة إن الانتشار الأخير يأتي في إطار أهداف الهيئة وتنفيذاً لقانونها الذي ينص على (تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة الفاعلة والنشطة في محاربة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطرة، وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه، والتنسيق مع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع وتبصيره بمخاطر الفساد، وآثاره، وكيفية الوقاية منه)..

لأن هذه المهام يمكن تأجيلها، وجاءت في البنود الأخيرة من مهام وأهداف إنشاء الهيئة التي جاء في مستهلها (منع الفساد ومكافحته، وملاحقة مرتكبيه، والتحقيق مع مرتكبي الفساد وإحالتهم إلى القضاء)..

هيئة للتحنيط

- وبناءً على ذلك ، وفي ظل تفهم الدول المانحة والمنظمات الأجنبية المهتمة بمكافحة الفساد للتغيير الجذري الحاصل في اداء هيئة مكافحة الفساد لمحاربة الفساد في اليمن بواسطة الهجمات المباغتة والضربة القاضية ، وتأجيل أنشطة وبرامج شراكة منظمات المجتمع المدني وغيرها من الفعاليات التوعوية والبرامج الثانوية الى اجل غير مسمى، فإننا نناشد هيئة مكافحة الفساد ونحن نمر بهذا المنعطف والحدث التاريخي المهم، والثورة اليمنية الجديدة، نناشدها الإبقاء على فاسد أو اثنين بأي شكل من الأشكال ولو باستخدام وسائل التحنيط لما من شأنه تخليد المرحلة الزمنية الفاصلة، وتمكين الباحثين وعلماء التاريخ من توثيق إرهاصات ومخاض المنعطف التاريخي ولحظة الانتقال لمرحلة ما بعد الخلاص من الفساد..

فاسدون في طور النمو

- فليس صحيحاً أبداً أن (شياطين الفساد) نجحوا في إشغال الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بـ(صرفها) عن تحقيق أهدافها الرئيسية ببرامج غير أساسية وما يمكن تسميتها بمهام ثانوية على شاكلة استهداف ١٥ ألف طالب في (٢٠) مدرسة ابتدائية في برنامج توعوي بغرض (تعريف الطلاب بمفهوم الفساد وأنواعه وطرق مكافحته، وتعريف الطلاب بأدوارهم في مكافحة الفساد)، وعلى غرار (تنفيذ ٢٣ مشروعاً من مشاريع مكافحة الفساد من قبل منظمات المجتمع المدني قالت رئيسة شبكة منظمات المجتمع المدني الأستاذة/ رمزية الارياني في لقاء عقد مؤخراً مع مسئولي هيئة مكافحة الفساد إن نتائج تلك المشروعات والبرامج التي نفذت في مديريات غائبة عن الدولة أظهرت عدم وجود رؤية واضحة في المجتمع لمعنى الفساد..!). فليس صحيحاً أن هيئة الفساد لاتعرف هذه النتائج،لأنها تعرف في ظل المركزية الشديدة أن لاشيء يصل إلى تلك المديريات حتى تكلف نفسها عناء السفر لتبحث في فساد أصحابها..! فالواقع أن هيئة مكافحة الفساد دأبت في الفترة الأخيرة لتنفيذ مثل هذه البرامج -معروفة النتائج سلفاً- للتمويه فقط! لتمشيط تلك المناطق من فاسدين يعتقد أنهم مختبئون فيها،،! وإلا كانت استهدفت المدارس والجامعات الخاصة حيث التوعية المناسبة في البيئة الفاسدة المناسبة، واستهدفت ببرامج تجسيد الشراكة مع منظمات المجتمع المدني المؤسسات والأجهزة الحكومية عن (يمينها وشمالها) (في منطقة التحرير) وسط أمانة العاصمة، بدلاً من تجشم عناء السفر للمديريات النائية لتكتشف ذلك الاكتشاف الخطيييييير..!

- كل هذه البرامج التمويهية تؤكد أن الهيئة (فعلتها..!) وقضت على الفاسدين في المراكز الرئيسية حيث استنزاف الموازنات في مشاريع وهمية.. وحيث المشتروات والمخازن.. والصفقات .. والعمولات.. والبدلات.. وحيث بدل دراسات الجدوى، وبدل نقاش الاستراتيجية، وبدل إعداد الاستراتيجية، وأجور استقدام خبراء لإثراء الاستراتيجية، وغيرها من فنون وأساليب الفاسدين ونغرات نهب المال العام التي تتطور من حين لآخر بتطور أساليب المكافحة، كما هي الجريمة تتطور اسلوباً ومكافحة، فلا غرابة بعد تمشيط هيئة مكافحة الفساد للمدارس الابتدائية وملاحقة فلول الفاسدين هناك، أن تنفذ الهيئة في إطار مسحها الشامل لمن لاذ بالفرار من الفاسدين أن تنفذ برامج توعية أخرى تستهدف منها ١٠ آلاف طفل في أكثر من ٢٠٠ حضانة وروضة أطفال بأمانة العاصمة، لتمشيط وملاحقة الفاسدين الفارين هناك، ونقترح على هيئة مكافحة الفساد هنا -وهو اقتراح مجاني- تجنب موضوع التوعية وتعريف أطفال الحضانة بمفهوم الفساد،، فهذا البرنامج لا يصلح مع هذه الفئة العمرية وسبق استهلاكه في المدارس، وبالتالي فإن المصلحة الوطنية تقتضي هنا استيراد شحنة لعب أطفال متنوعة، وتعقب الفاسدين وملاحقتهم وضبطهم عبر تلك اللعب التي سيتم توزيعها ضمن البرنامج لرياض الأطفال،، وبالمرة قد تكتشف الهيئة ميولاً إفسادية مبكرة لدى بعض الأطفال، كأن يستولى أحدهم على مستحقات رفيقه أقصد لعبة رفيقه، أو أن يستنزف أحدهم خزينة الحضانة في إصلاح لعبته، مستغلاً المال العام لأغراض شخصية، فالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ستضرب بهذا المشروع عدة عصافير بحجر واحد، فهي ستواصل تعقب الفاسدين الكبار، واكتشاف الفاسدين الصغار مبكراً وهم في طور النمو..!

- وعبر برنامج اللعب مع الفاسدين تكون الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد قد قسمت الفاسدين إلى ثلاث فئات: فئة الفاسدين القدامى وهؤلاء تم القضاء عليهم ، وفئة الفارين من وجه العدالة وهؤلاء يجري تعقبهم عبر برامج التوعية في المدارس، والفئة الثالثة فاسدون في طور النمو وهم المستهدفون في (رياض الأطفال)، (ودور الحضانة) لتتمكن بهذه الاستراتيجية من القضاء وملاحقة واكتشاف ومعاقبة الفاسدين وحماية الوحدة الوطنية من شر أعمالهم ونزعاتهم العدوانية بأقل تكلفة واقصر وقت.

- وليس صحيحاً - كما يزعم بعض القراء الآن- أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد قد تشعر عند إنجاز مهامها السابقة بالملل أو تطالها يد البطالة، حين لا تجد فاسداً في حضانة ما او (عيادة ولادة) ..! ليس ذلك صحيحاً أبداً، فمكافحة الفساد سيكون لديها برنامج طوووووويل من المهام والخطط والاستراتيجيات وعلى نطاااااااق واسع، وأراهان ان اعضاء الهيئة وموظفيها لن يجدوا وقتاً للجلوس مع اطفالهم يومها، فمهامهم ستمتد للمحيط العربي والاقليمي في الدول العربية الشقيقة والصديقة في مختلف القارات لنقل واستعراض وشرح تجربة بلادنا في القضاء على الفساد عبر برنامج (اللعب مع الفاسدين)..!

Jadaby5000@hotmail.com

المنقطعون في تحدٍ للقانون بتعز

منصور سعيد الصبري

■ تشهد خارطة الوضع الإداري لمحافظة تعز عملية تصحيح للاختلالات الوظيفية في بعض المرافق الحكومية، وترسيخ قواعد العدالة الوظيفية في ضوء الأسس والضوابط القانونية التي تكفل للجميع الحصول على الحقوق القانونية بصورة عادلة ومتساوية وبعيداً عن الوساطات والمجاملات.

والحقيقة أن تلك النجاحات والتحولات الإدارية التي تشهدها المحافظة لم تأتِ وليدة الصدفة، بل جاءت نتيجة للجهود الصادقة والمخلصة التي تلعب قيادة مكتب الخدمة المدنية بالمحافظة دوراً فيها، سيما وأن المحافظة تتميز بكثافة وظيفية كبيرة تتطلب قيادة إدارية كفؤة ومخلصة، ومن هذا المنطلق فقد تسارعت المبادرات نحو بعض المرافق الحكومية لوقف التجاوزات ومظاهر الفساد والضرب بعرض الحائط بكل الوساطات والضغوطات والمجاملات التي تتعارض مع الانظمة والقوانين إيماناً بأن الانتصار للنظام والقانون هو خيار لا بديل عنه، كما أن القانون هو الحكم الفصل الذي يجب أن يحتكم اليه.

ويدرك الجميع أن اختيار هذا المنهج والانحياز الى صف النظام والقانون سيكون ثمنه غالياً لاسيما وأن هناك من أصحاب النفوذ والوجاهات الاجتماعية وبعض المسؤولين هم أنفسهم من يتعمدون مخالفة النظام والقانون وذلك من خلال قيامهم بدعم الموظفين الوهميين والمنقطعين والدفاع عنهم والتستر عليهم ، إذ ليس من المعقول أو المقبول أن يقف أي شخص شريف ووطني مع العناصر الفاسدة والتي أثبتت كل القرائن والوقائع أنها تعمل في القطاع الخاص صباحاً ومساءً وتحسب نفسها أنها تعمل مع الحكومة.. فكيف نفسر ذلك؟ وفي الوقت نفسه فإن هناك حالات عدة من الموظفين المنقطعين داخل الوطن وخارجه وليس لهم أي تواجد في الميدان ومع ذلك يتسلمون مرتباتهم بالتواطؤ مع جهات أعمالهم والمنقطعين أنفسهم.

وبعد كل هذا فإننا لا نجد مبرراً مطلقاً لمن يتعاطف ويقف وراء تلك العناصر الفاسدة سوى مبرر واحد وهو التعصب الحزبي الأعمى لأحزاب اللقاء المشترك واللهث وراء المصالح الشخصية الضيقة.

ويقيناً أن خلاف هذه العناصر ليس مع شخص مدير الخدمة المدنية، وإنما يتركز خلافها أصلاً مع النظام والقانون وكل توجه يهدف إلى معالجة الاختلالات ومحاربة الفساد وتصحيح مسار الاصلاحات الإدارية تنفيذاً لبرنامج الاصلاحات المالية والإدارية.□